الفصل الأول

تداعيات البِذرة المستأزمة

الواقع أنه في الظروف الطبيعية للدول المُؤَسَسَة على نظم راسخة في ممارسة التعددية والتداول السلمي للسلطة والممارسة الراشدة لها والإبعاد التام للخدمة المدنية العامة من المؤثّرات السياسية، لا حاجة البتة إلى النظر بمنظار المحاصصة الجهوية أو أي صيغة من صيغ إبراز بطاقة الحصانة النوعية والاستكمان خلفها لا سيما إذا استطاعت الدولة في أن تُعمّق ذلك المفهوم في صهر التنوع عند بناء الأجيال، ولكن وحيث أن السودان بتنوعه المتشعّب والرواسب السالبة لدولته المستقلة إبان مرحلة المهدية الأولى، كان في الحقيقة أحوج ما يكون إلى وصفة سودنة تؤمّن له تجاوز ما مضى، وتؤسس لممارسة سياسية قائمة على التنافس الحزبي المجرّد من الحصانة الاثنية والجهوية والقبلية والعوامل الأخرى المكبّلة لانطلاق الوطن نحو آفاق أرحب للوحدة والنماء، بيد أنه كان يمكن تجاوز تلك الزلّة بعدالة الممارسة وتحقيق القسط بعد ذلك حتى بعد تمركز ممارسة السلطة والثروة في أيدي شريحة لا يمكن وصم كلّيتها إلا بأنها جهوية بعينها، إلا أن مرادفة الأولى بمثيلتها في الثانية أوسعا مساحة المشاعر المغبونة ومكنا الأزمة من أن تتجذّر عميقاً حيث ما زلنا نكابد آثارها رغم مضي أكثر من نصف قرن. بل وفي كل يوم يستبين عجزنا أكثر في القدرة على اقتلاعها بشكل كامل لأننا نكابر ونتفاخر في أننا كشعب سوداني نسبح في أفق من الدراية والفهم، بينما في حقيقة الأمر أن فهمنا ما زال متواضعاً ومتأخراً، أصفه بأنه متواضع لأنه لا يتعمّق في المعرفة وإنما يكتفي بالتعاطي مع قشورها، وأقول متأخراً لأنه يتزاوج في عمقه مع

عمق التخلف الذي يرزح فيه الوطن السوداني بالمقارنة مع رصفائه من الأوطان في تواريخ التأسيس والنشأة ممن يتماثل معهم في آماد المعايشة والنهضة ويتوازن ويتفوق عليهم أحياناً في حجم الموارد الطبيعية المتوفّرة.

دارفور المظلومة

عندما تسعى الدول إلى معالجة الاختلالات الخدمية والتنموية بين مكوناتها الاجتماعية والجغرافية، تعتمد الإحصاءات والأرقام كأحد أهم العوامل، كما تراعي النسب وتضع المعايير وفقاً لها ولظروف أخرى بالتأكيد، وهي عمليات معقّدة ومفصّلة، وليس من السهل أن نأخذ القارئ في سباحة غوص في ذلك البحر الذي لا ينبغي لنا ضمن إطار هذا الكتاب أن نجنح إلى الانصراف والتعمّق فيه أكثر وإنما إذا أوردنا منه بعض الدلاء فإننا نفعل ذلك فقط لإرواء عطش القارئ ونمكّنه من الرشفة الأولى لأننا لسنا بصدد كتابة مرجع علمي متخصص، لكننا ونحن نتناول واحدة من الأزمات التي ظلّت تؤرّق السودان باستمرار، يقتضي الأمر أن نُعطي القارئ جرعة مقنعة تعينه على الفهم الصحيح لعمق الأزمة ومن ثم يذهب مع نفسه في تقييمها وترجيح صحة وعدالة أو غير ذلك للمبررات التي ساقها أهل دارفور للقيام بثوراتهم المتنامية عبر العصور ومنذ نشأة الدولة السودانية المستقلّة في ١٩٥٦م. المثيرون ممن تجذبهم رغبة متابعة أخبار العلوم الفضائية، كثيراً ما يسمعون عن عبارة (المسبار الفضائي) وهو مركبة فضائية غير مأهولة بالإنسان تُرسل إلى الفضاء والكواكب لأغراض تتعلق ببعض الاكتشافات التي يحددها مرسلوها، وهنا أورد هذا المثال لأدلل على أن جنوح شعب ما في إقليم بعينه في أي دولة إلى القيام بثورة أساس مبررها الظلم الاجتماعي والتنمية لدلالة عميقة على أن المسبار الاجتماعي الذي يتّخذه ذلك الشعب والذي يتألف من أحاسيس تغذّيها المعايشة اليومية لقياس حجم الظلم الذي يحيق به، مسبار عال الحساسية في الدقّة والقياس، والسبب في ذلك هو أن درجة الحساسية تبني دقة مؤشّرها عبر الأيام والأسابيع والشهور والسنين والعقود فيزداد المسبار صقلاً بتراكم الحقائق المعاشة، وهو مسبار خامد لكنه عال الحساسية أيضاً وبالتالي قابل للانفجار رغم خموده وكمونه، وهو بذلك الخمود الذي يتميز به نجده أكثر أريحية في إعطاء القائمين على أمر الدولة مساحة كافية من الوقت متمثلة في سنين عديدة لمعالجة الاختلالات وإزالة الظلم، إذاً عندما يصبح الانفجار حقيقة ماثلة ليس من المنطق أو الحكمة أن يسعى النظام القائم على أمر الدولة أن يتوارى خلف فشله بمحاولة تزييف الحقائق وتحويرها

وإلصاق انفجارها بالمظلومين، وهذا هو ما حدث في أمر دارفور والدولة السودانية. قد يذهب البعض في تحليلاتهم لأسباب الثورات النظيرة بأن ثمة عوامل أخرى تلعب أدواراً أساسية في إزكائها، وهنا لا أجانبهم في الفهم العام لوجود إمكانية لذلك ولكن أخالفهم في المضمون والحصرية، حيث أن حقيقة تلك العوامل الأخرى أنها لا تلعب أكثر من دور الهواء في اشتداد اللهيب، لكنها بالقطع لا تأخذ موقع عود الثقاب الذي أشعل النار.

وبالنظر إلى الاختلال التنموي في إقليم دارفور نجد أنه من الإنصاف أن نقرن الوقائع بالمزاوجة بين حجم توفّر العوامل المساعدة على تمييز إقليم عن آخر بمشروعات اقتضتها معايير بعينها، وبين تخصيص تنمية متوازية للحفاظ على معدّل متكافئ من التنمية للمجتمعات، وحيث أن البنيات التحتية تمثّل العمود الفقري لأي تنمية مستهدفة في أي مجتمع فإن غياب هذا العمود الفقري أو تغييبه عمداً أو سهواً لهو مؤشّر يُجرّم نوايا القائمين على الدولة لدى المراقب المحايد ويجعله يتعاطف مشاعراً ومنطقاً مع المظلومين، كما أن حجم الموارد الطبيعية التي تتواجد في الإقليم تُعطي هي الأخرى بُعداً أعمق للغبن في حال الاختلال، وبطبيعة الحال لا نَغفلَ في كل ذلك إمكانات الدولة ولكننا نتحدث عن استخدام تلك الإمكانات المتوافرة وتوزيعها بشكل عادل. ولكي لا أذهب بعيداً في البحث عن أمثلة ووقائع لإعطاء القارئ حقيقة وحجم الظلم الذي يحيق بدارفور، فأنني أكتفي ببعض الأمثلة على أن أوسّع أكثر في الأمثلة ضمن الفصل الخاص بتطبيق اتفاقية أبوجا.

أكدت الدراسات والمسوحات الجيوفزيائية التي تمت في حوالي العام ١٩٧٥م إلى ١٩٧٧م إلى أن كمية مياه الروافد اليومية التي تصب في البحيرة الجوفية في منطقة ساق النعام التي تقع على بعد ٤٢ كلم جنوب شرق مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، تعادل عشر أمثال المياه المخزّنة في جميع سدود السودان، ولما كان ذلك فقط للمياه اليومية التي تغذّي بها الروافد البحيرة، يستطيع القارئ أن يتصور حجم البحيرة وكميات المياه فيها.

عالم الفضاء الأمريكي ذو الأصول المصرية الدكتور فاروق الباز وفي محاضرة ألقاها في الخرطوم في يوليو من العام ٢٠٠٧م، كشف عن بحيرة جوفية أخرى للمياه في شمال دارفور مساحتها حوالي ٣٠ ألف كلم مربع، وتختزن من المياه ما يقدّرونها وهي مليئة

بأنها في حدود ٢٥٣٠ كلم مكّعب من المياه أي ٢٥٣٠ مليار متر مكعّب من المياه وهو رقم يبعث بشآبيب الطمأنينة في كل نفس خاصة في ظل اضطراب العالم من نقص المياه العذبة، هذا فضلاً عن الأحواض الجوفية الأخرى ومياه الأمطار والأودية المنتشرة في الإقليم، مع كل هذا فإن الدراسة التي أجرتها بعثة التقييم المشتركة (JAM) في العام ٢٠٠٦م وهي بعثة تأسست بموجب اتفاقية أبوجا لسلام دارفور وشاركت فيها الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والدول المؤثّرة في الإتحاد الأوروبي والجامعة العربية والولايات المتحدة الأمريكية والحكومة السودانية وحركة تحرير السودان الموقّعة على اتفاقية أبوجا، أثبتت الدراسة أن نصيب الفرد من المياه المتاحة في اليوم في إقليم دارفور هو ٦ لترات فقط! بل جاء تأكيد هذا الرقم أيضاً على لسان الأستاذ عثمان محمد يوسف كبر والي ولاية شمال دارفور في ندوة عُقدت للجالية السودانية في الإمارات في دبي – الإمارات العربية المتحدة في العام ٢٠٠٣م، بهذه الحقيقة لا بد أن نخجل من القول بأنه توجد هناك حياة في دارفور لأن حصاد أنظمة الحكم في هذا الاتجاه محزن.

المثال الثاني هو أن إقليم دارفور هو الإقليم الوحيد الذي لا يرتبط بأي طريق معبّد ومسفلت مع باقي أقاليم السودان وهذا لوحده يجعله الإقليم المعزول عن وطنه كونه الإقليم الأكثر بعداً عن ميناء السودان الرئيسي في بورتسودان، حيث أن المسافة من بورتسودان إلى بداية حدود دارفور هي ١٩٠٠ كلم تقريباً، هذا يأتي رغم أنه ظل وحتى منتصف التسعينيات الإقليم الثاني في دعم الناتج القومي بعد الإقليم الأوسط. أما إذا أخذنا مثالاً آخر في مجال خدمات الصحة العلاجية لفرعية واحدة من الخدمات وهي نسبة السكان لعدد الأسرّة أو عدد الأسرّة لكلية رقمية من السكان لوجدنا أن هناك ١٠٩ لكل مائة ألف مواطن في دارفور بينما المتوسط للسودان هو ٣٠٨ سرير لكل مائة ألف من السكان، بينما نجدها في الإقليم الشمالي ٤٠٦ سرير لكل مائة ألف من السكان، وبحسبة أخرى، سرير واحد لكل ٢٨٧١ فرد في إقليم دارفور، بينما هناك سرير واحد لكل ٥١١ فرد في إقليم الشمالية، أما المتوسط العام للسودان فهو سرير واحد لكل ١٣١٠ فرد، وبالتالي هذه الأرقام تؤكّد أن مستوى تمتّع السكان بالأسرّة العلاجية في دارفور هي فقط ٤٦٪ مما هو متاح للمتوسط العام في السودان وهو فقط ١٨٪ مما هو متاح للمواطن في الإقليم الشمالي، وهذه الإحصاءات مستقاة من التقرير الإحصائي الصحي الصادر من وزارة الصحة الاتحادية للعام ٢٠٠٧م. أما في تواجد أبناء إقليم

دارفور في المناصب الدستورية فقد كفانا الكتاب الأسود الصادر في العام ١٩٩٩م بإحصاءاته المفصلة والتي بيّنت حجم المظالم بوضوح، ونحن بذلك لسنا في حاجة إلى الخوض فيه بنفس التفصيل لا سيما بعد الاعترافات العديدة التي ذكرها نافذون في السلطة من القائمين عليها الآن أو من الذين سبقوهم، ويكفي أن يعرف القارئ أن متوسط نسبة تواجد أبناء دارفور منذ الاستقلال وحتى ٢٠١١م في المناصب الدستورية، أي (مراكز القرار) وفي أحسن حالاتها لم تتجاوز ٤٪ (الكتاب الأسود) كمرجعية حتى عام ١٩٩٩م ومصادرنا الأخرى للسنوات التي تلت، وبالتالي فالتواجد لم يتجاوز تلك النسبة.

أم المظالم ومُفرّخها

أما أمّ المراحل الأكثر إرواءً لشجرة الأزمة فهي منذ أن تولّت حكومة الإنقاذ مقاليد السلطة بانقلابها الذي نفّذته في العام ١٩٨٩م، لذلك دعونا أولاً نقرأ معاً البيان الأول الذي أذاعه العميد أركان حرب آنذاك عمر حسن أحمد البشير قائد الانقلاب في يوم الجمعة ٣٠ يوليو ١٩٨٩م.

نص البيان أنقله عن مقال د. سيد عبد القادر قنات المنشور تحت عنوان «الشعب السوداني وذاكرة الخرتيت» في صحيفة سودانايل الإلكترونية بتاريخ ٤/ ٧/ ٢٠٠٩م دون أي تصحيح للأخطاء الإملائية والنحوية التي قد تكون من أصل البيان نفسه. لندرك حجم الفاجعة في المفارقة بين القول والفعل.

...نَصّ البيان...

(أيها الشعب السوداني الكريم إن قواتكم المسلحة المنتشرة في طول البلاد وعرضها ظلت تقدم النفس والنفيس حماية للتراب السوداني وصونا للعرض والكرامة . وترقب بكل أس وحرقة التدهور المريع الذي تعيشه البلاد في شتى أوجه الحياة، وقد كان من ابرز صوره فشل الأحزاب السياسية في قيادة الأمة لتحقيق ادني تطلعاتها في صون الأرض والعيش الكريم والاستقرار السياسي ، حيث عبرت علي البلاد عدة حكومات خلال فترة وجيزة ما يكاد وزراء الحكومة يؤدون القسم حتى تهتز وتسقط من شدة ضعفها وهكذا تعرضت البلاد لمسلسل من الهزات السياسية زلزل الاستقرار وضيع هيبة الحكم والقانون والنظام .

أيها المواطنون الكرام ... لقد عشنا في الفترة السابقة ديمقراطية مزيفة ومؤسسات

(مؤسسات) الحكم الرسمية الدستورية فاشلة، وإرادة المواطنين قد تم تزييفها (تزييفها) بشعارات براقة مضللة وبشراء الذمم والتهريج السياسي، ومؤسسات الحكم الرسمية لم تكن إلا مسرحا لإخراج قرارات السادة ، ومشهدا للصراعات والفوضى أما رئيس الوزراء فقد أضاع وقت البلاد وبدد طاقاتها في كثرة الكلام والتردد في المواقف حتى فقد مصداقيته.

أيها المواطنون الشرفاء إن الشعب بانحياز قواته المسلحة قد أسس الديمقراطية في نضال ثورته في سبيل الوحدة والحرية ولكن العبث السياسي قد أفشل الحرية والديمقراطية وأضاع الوحدة الوطنية بإثارته النعرات العنصرية والقبلية في حمل أبناء الوطن الواحد السلاح ضد إخوانهم في دارفور وجنوب كرد فان علاوة على ما يجري في الجنوب في مأساة وطنية وسياسية.

مواطني الأوفياء إن عداوات القائمين على الأمر في البلاد في الفترة المنصرمة جعلتهم يهملون عن قصد إعدادها لكي تقوم بواجبها في حماية البلاد ولقد ظلت قواتكم المسلحة تقدم أرتالا من الشهداء كل يوم دون أن تجد من هؤلاء المسؤولين ادني اهتمام من الاحتياجات أو حتى في الدعم المعنوي لتضحياتها مما أدي إلى فقدان العديد من المواقع والأرواح حتى أصبحت البلاد عرضة للاختراقات والاستلاب من أطرافها العزيزة في هذا الوقت الذي نشهد فيه اهتماما ملحوظا بالمليشيات الحزبية .

أيها المواطنون

لقد فشلت الحكومات و الأحزاب السياسية في تجهيز القوات المسلحة في مواجهة التمرد وفشلت أيضا في تحقيق السلام الذي عارضته الأحزاب للكيد والكسب الحزبي الرخيص حتى اختلط حابل المخلص بنابل المنافقين والخونة وكل ذلك يؤثر على قواتكم المسلحة في مواقع القتال وهى تقوم بأشرف المعارك ضد المتمردين ولا تجد من الحكومة عونا على الحرب أو السلام هذا و قد لعبت الحكومة بشعارات التعبئة العامة دون جهد أو فعالية.

أيها المواطنون الشرفاء :

لقد تدهور الوضع الاقتصادي بصورة مزرية وفشلت كل السياسات الرعناء في إيقاف التدهور ناهيك عن تحقيق أي قدر من التنمية مما زاد حدة التضخم وارتفعت

الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل واستحال علي المواطن الحصول علي ضرورياتهم إما لانعدامها أو ارتفاع أسعارها مما جعل الكثير من أبناء الوطن يعيشون علي حافة المجاعة وقد أدي التدهور الاقتصادي إلي خراب المؤسسات العامة وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية وتعطيل الإنتاج بعد أن كنا نطمع أن تكون بلادنا سلة غذاء العالم أصبحنا أمة متسولة تستجدي غذاءها وضرورياتها من خارج الحدود وانشغل المسئولون بجمع المال الحرام حتى عم الفساد كل مرافق الدولة وكل هذا مع استشراء التهريب والسوق الأسود مما جعل الطبقات الاجتماعية من الطفيليين تزداد ثراء يوم بعد يوم بسبب فساد المسؤولين وتهاونهم في ضبط الحياة والنظام .

أيها المواطنون الشرفاء :

لقد امتدت يد الحزبية والفساد السياسي إلي الشرفاء فشردتهم تحت مظلة الصالح العام مما أدي إلي انهيار الخدمة المدنية ولقد أصبح الولاء الحزبي والمحسوبية والفساد سببا في تقديم الفاشلين في قيادة الخدمة المدنية وافسدوا العمل الإداري و ضاعت بين يديهم هيبة الحكم و سلطان الدولة ومصالح القطاع العام .

المواطنون الكرام

إن إهمال الحكومات المتعاقبة علي الأقاليم أدّى إلي عزلها من العاصمة القومية وعن بعضها في ظل انهيار المواصلات وغياب السياسات القومية وانفراط عقد الأمن حتى افتقد المواطنون ما يحميهم ولجئوا (لجؤوا) إلي تكوين المليشيات كما انعدمت المواد التموينية في الأقاليم إلا في السوق الأسود وبأسعار خرافية .

أيها المواطنون

لقد كان السودان دائما محل احترام وتأييد من كل الشعوب والدول الصديقة كما انه أصبح اليوم في عزلة تامة والعلاقات مع الدول العربية أصبحت مجالا للصراع الحزبي وكادت البلاد تفقد كل صداقاتها على الساحة الإفريقية ولقد فرطت الحكومات في بلاد الجوار الإفريقي حتى تضررت العلاقات مع اغلبها وتركت لحركة التمرد تتحرك فيها بحرية مكنتها من إيجاد وضع متميز أتاح لها عمقا استراتيجيا تنطلق منه لضرب الأمن والاستقرار في البلاد حتى أصبحت تتطلع إلى احتلال موقع السودان في المنظمات الإقليمية والعالمية وهكذا أنهت علاقة السودان مع عزلة مع الغرب وتوتر في

إفريقيا والدول الأخرى .

أيها المواطنين الشرفاء .

إن قواتكم المسلحة ظلت تراقب كل هذه التطورات بصبر وانضباط وكان شرفها الوطني دفعها لموقف ايجابي من التدهور الشديد الذي يهدد الوطن واجتمعت كلمتها خلف مذكرتها الشهيرة التي رفعتها منبهة بشدة من المخاطر ومطالبة بتقديم الحكم وتجهيز المقاتلين للقيام بواجبهم ولكن هيئة السيادة السابقة فشلت في حمل الحكومة علي توفير الحد الأدنى لتجهيز المقاتلين واليوم يخاطبكم أبناؤكم في القوات المسلحة وهم الذين أدوا قسم الجندية الشرفية (الشريفة) أن لا يفرطوا في شبر من ارض الوطن وان يصونوا عزتهم وكرامتهم وأن يحافظوا علي البلاد سكانها واستقلالها المجيد وقد تحركت قواتكم المسلحة اليوم لإنقاذ بلادنا العزيزة من أيدي الخونة والمفسدين لا طمعا في مكاسب السلطة بل تلبية لنداء الواجب الوطني الأكبر في إيقاف التدهور المدمر ولصون الوحدة الوطنية في الفتنة والسياسة وتأمين الوطن وانهيار كيانه وتمزق أرضه ومن أجل إبعاد المواطنين من الخوف والتشرد والجوع والشقاء والمرض .

قواتكم المسلحة تدعوكم أيها المواطنين الشرفاء للالتفاف حول رايتها القومية ونبذ الخلافات الحزبية والإقليمية الضيقة وتدعوكم الثورة معها ضد الفوضى والفساد واليأس من اجل إنقاذ الوطن ومن اجل استمراره وطنا موحدا كريما.

عاشت القوات المسلحة حامية كرامة البلاد عاشت ثورة الإنقاذ الوطني عاش السودان حرا مستغلا . (مستقلاً)

الله أكبر والعزة للشعب السوداني الأبي .

عميد أ.ح عمر حسن احمد البشير

رئيس مجلس قيادة الثورة

الجمعة ٣٠يونيو١٩٨٩

....انتهى بيان الإنقاذ.....

دارفور في عهد البشير

من يقرأ البيان ويتمّعن في الفقرات التي تعبّر عن انتقاد لممارسات نسبها البيان للحكومة الديمقراطية ويتمعن النظر في الواقع الذي يعيشه السودان وطناً وشعباً لا بد أن يعتريه الإحساس بأن البيان ربما كان يعبّر عن ما أضمر كاتبوه في تنفيذه في الوطن السوداني وشعبه خلال حكمهم له. وبينما طال ظلم الإنقاذ كل فئات الشعب السوداني بلا استثناء إلا أن سوء القصد وسبقية الإصرار في إقصاء إقليم دارفور بتكرار تجربة السودنة قد بانت ملامحها واضحة في أول تشكيل وزاري وأول تعديلات في المناصب الدستورية بعد ستة أشهر من الانقلاب، وكان أن شمل أيضاً تعيين ولاة الولايات والمحافظين، فقد تجاوزت تلك التعينات أبناء دارفور بإقصائهم حتى على مستوى المحافظين وهو إقصاء مقصود عن مراكز صنع القرار، وتلك كانت رسالة بليغة المعاني والمضامين أرادت حكومة الإنقاذ إرسالها إلى أهل الإقليم، برغم أن أعداداً لا يستهان بهم من أبنائه كانوا منتسبين وما زالوا يعملون تحت راية المُؤتَمَرين (الوطني والشعبي) اللذان كانا وما زالا يعبّران بنفس لسان الجبهة الإسلامية القومية سابقاً أو بالأحرى وفي أفضل الأوصاف وجهان لعملة واحدة وإن تخاصما. وأذكر أنني عقب ذلك التشكيل الوزاري وتلك التعينات قد بعثتُ برسالة لرئيس مجلس قيادة حكومة الإنقاذ العميد آنذاك عمر حسن أحمد البشير بصفتي مواطناً عادياً يود أن يُبلّغ وجهة نظر ربما تكون لدى الكثيرين ولكن قد لا يرغب الغالب في أن يتّخذ نفس المنحى أو الأسلوب، أرسلت الرسالة عبر شخصية قيادية في تنظيم الجبهة الإسلامية، ومن القيادات البارزة من أبناء دارفور المُنظَّمين والذي وعد بأنه سيوصل الرسالة وحينما راجعته بعد عدة أيام، أكد لي بأنه أوصلها للرئيس، وهي رسالة قصدتُ بها النصح والتنبيه إلى التجاوز المتعمد بإقصاء أبناء دارفور بخلو المناصب الدستورية المُعلنة منهم، ونوهت إلى خطورة ذلك وأوردت عبارة شائعة التداول ببلاغتها في توصيف ما يمكن أن ينتج من مثل هذا الإقصاء وتجاهل النصح، فقلت (إن لم يجد هذا النصح لديكم قبولاً، قد يصمت الناس ولكن إن في الصمت كلاما) ولعلنا الآن ندرك أن كلام الصمت ذاك قد بدأ ارتداد صداه جهراً وبقوة في النزاع المسلّح الحالي حيث بدأت الثورة وما زالت.

إن أوجّ نوبات ظلم حكومة الإنقاذ قد أخذت طابعاً ذا خصوصية وتعنيف على إقليم دارفور وأهله بعد المفاصلة التي تمّت بين معسكر الدكتور حسن عبد الله الترابي الأمين العام السابق للجبهة الإسلامية القومية والمؤتمر الوطني، والمعسكر الآخر بقيادة

المشير عمر حسن أحمد البشير القائد العسكري المنفّذ للانقلاب والذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية ولمّا يزل. المفاصلة التي شطرتهم إلى طودين متغابنين، حيث تميزت هذه المرحلة بصب جام الغضب على الإقليم وأهله لا سيما بعد أن بدأت الأصوات في دارفور تجأر بالاحتجاج والمطالبة بحقوقها التي تشهد في كل يوم يمضي استمراءً متزايداً في انتهاكها، حتى كانت الطامة الكبرى بارتكاب جرائم الإبادة التي أدّت بدورها إلى أن يكون الرئيس عمر حسن أحمد البشير وآخرين مطلوبين للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية على ذمة تلك الجرائم.

عندما يغوص المحلل في أعماق الأزمة باعتبارها ركناً أساسياً من أركان أزمة الدولة السودانية عبر العصور في القرن الماضي والحالي، لا بد أن تساوره الشكوك في وجود عقلية مركزية ربما تتمتع بقاعدة قيادية واسعة أو محدودة ومحلية أو إقليمية، جهوية عطفاً على المناطق أو اثنية تمتد جذورها خارج السودان هي التي تدير وتشكّل وترسم خارطة مسار الدولة السودانية، وهي التي تخطط وتبرمج وتبث إشارات التنفيذ التي ليست بالضرورة أن تأخذ الوسائل المعهودة لكنها تملك خصائصها في بلوغ مراميها. هذا ما يمكن أن نطلق عليه اللوبي السلطوي والحاكم الفعلي، واللوبي كلمة لاتينية في الأصل ومطلقة الاستخدام لكنها محكمة المعنى والمضمون حيث اكتسبت هذه الخاصية بواقع الممارسة الدالة على المسمّى. ما هو شائع من فهم قائم على أن اللوبي إنما هي مجموعة ضغط في غالب الأحوال بكيان غير معلن وغير شرعي ولكن يمارس نشاطه مستخدماً وسائل في غالبها غير شرعية لتحقيق أهداف هي في الأصل الغالب شرعية وقد يكون بعضها غير شرعي.

هذا المفهوم وهذه الاستنتاجات تقودنا إلى أن نربط بين ما نعايشه من أزمات متتالية في الدولة السودانية المعاصرة يمتد تأثيرها على نظام الحكم وتأرجح الهوية وعلاقة الدين بالدولة وكل متفرعات هذه العناوين بما يمكن أن نقول بأنها ظلّت ملازمة للحكومات المتعاقبة على الدولة السودانية حتى وإن تفاوتت حدة وطافت حدا، وهذا يجعلنا نجنح إلى ترجيح أن اللوبي في العهود الديمقراطية على قلة سنين حكمها كان أقل تأثيراً في تمرير وتحقيق أهدافه على ما هو في العهود الدكتاتورية حيث بيئة اتخاذ القرار القائمة على الأحادية تمثّل منطلقاً ودافعاً سلساً له، مما يمكنه من تحقيق غالب أهدافه، والصورة المجسّدة عن حقيقة تداول هذا المصطلح الغير عربي رغم أن المستخدمين له من المتحدثين باللغة العربية يكتبونه مجازاً بحروف عربية وينطقونه وفقاً لذلك، هذه

الصورة تقودنا إلى حقيقة أن منسوبي أي لوبي يمكن أن يكونوا في مراكز اتخاذ القرار أو في الصفوف الخلفية، وبقدر حجم تواجدهم يصبح تأثيرهم أكثر قوة، بيد أنه في كثير من الأحيان يمكن أن يكونوا أبعد مسافة وأكثر تأثيراً، والنسخة السودانية المتلازمة ترسم لنا ملامح متمازجة من كل هذه الصيغ، لكن القراءة المتأنية لمعطيات الحكومات السابقة تشرح بوضوح أن مساعي اللوبي في الاستئثار الكامل بكل مقاليد السلطة والثروة ورسم وإدارة الدولة السودانية نحو تحقيق أهدافه لم تستحكم قبضتها برسن الراحلة لأنها لم تكن خطة تنتجها وتتبناها الدولة بقدر ما هي مؤثّرات يبثّها أفراد وجماعات من على البعد والقرب وفق ما يتاح لهم من فرص نفاذها ولكن دون القطع بإنفاذها. لكننا في عهد حكومة الإنقاذ يكاد الواقع يُجزم بأن اللوبي هو الآن يمسك بتلابيب السلطة والثروة ويشكّل ويرسم التعابير التي يريد لوجه السلطة والدولة أن تظهر بها في كل المحافل المحلية والإقليمية والدولية، ولعل النتائج المأساوية التي يعيشها الوطن، والمآلات الآسنة التي يُساق الشعب نحوها قسراً لأكبر تفسير لذلك. إذاً نحن في استعراضنا ضمن فصول هذا الكتاب، سنتناول كل هذه المراحل بما يجعل القارئ أكثر التصاقاً ومتابعة لتطورات الأزمة ومن ثم تبسط أمامه فرصاً أكثر للتحليل والتدقيق والمقاربة أملاً في أن نساهم جميعاً في البحث عن معالجة شافية تستأصل شأفة الأزمة من جذورها.

بريق الأزمة ووهجها

ما أكثر ما كُتب في هذه الأزمة بعد اندلاع النزاع المسلّح بين نظام الرئيس البشير والحركات الثائرة، لا سيما تلك التي نُشرت في سائر وسائط الإعلام وفي المواقع الإلكترونية بشكل مكثّف طوال الفترة ومنذ اندلاعها، ولعل الغالب في تلك الكتابات أنها كانت أكثر ما تميل إليه هو الجانب الخبري والتحليلي المثيران، باعتبارهما عنصرين جاذبين للقراء والمستمعين، وأن ما كانت تحتويه مثّل مزيجاً من حقائق بعضها مُشَاهد وغيرها منقول مع قليل من التوثيق وقدر من التحليل. فالأزمة جاءت في توقيت أقل ما يمكن أن يقال عليه أنه توقيت دقيق بالنسبة للأسرة الدولية لا سيما بالنسبة إلى الشعوب، فقد استدبرت جملة أحداث كبيرة هزّت مشاعر الإنسانية وخلّفت مآسي غاية في الشناعة والوحشية، فجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في جنوب السودان والإبادة الإثنية الجماعية التي تم ارتكابها في البوسنة والهرسك ورواندا وكوسوفا وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في تيمور الشرقية والحرب العراقية وضرب برجي التجارة في

نيويورك، جميعها أحداثاً وقعت في عقد التسعينيات أو فلنقل في السنوات العشر الأولى من عمر حكومة الإنقاذ أو نظام الرئيس البشير في السودان بخلاف حدث واحد ، وأن بعضها وإن كان لها جذورها فيما قبل ذلك إلا أنها بلغت ذروتها في نفس الفترة، لذلك أرّقت مضاجع قادة الدول التي تحكمها الديمقراطية والتي يعلو فيها صوت المواطن فوق صوت الحاكم لأن المواطن يمثّل فيها السلطة الحقيقية وهي سلطة متى أهملها القادة الحاكمون يدركون أنهم سيحترقون بلظاها في فترة الانتخابات، لذلك فهي سلطة بقدر ما هي حارقة إلا أنها تحرق بغرض الإنضاج فقط، فكانت الضغوط انشعبية عبر منظمات المجتمع المدني دافعاً قوياً للإسراع بالتنبيه القوي بالأزمة، فوجدت القضية من التركيز الإعلامي ومن تسليط الضوء والتداول السياسي في المنابر الدولية والعامة وفي المنظمات الإقليمية وفي قيد زمني قصير، ما لم تُحظ به أي أزمة منذ الحرب العالمية الثانية، لكن ليس بالضرورة أن يكون ذلك هو مبتغى الحكومات، الحكومات تضع اعتباراً أكبر للمصالح. كان كل ذلك الجهد يمضي نحو إيقاف بوادر الإبادة التي ترتكبها الدولة ضد شعبها وكان طبيعياً أن تتزامن النداءات بحتمية محاسبة الجناة.

لقد رافق التعامل مع الأزمة من مختلف اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين الكثير من المفارقات والتجاوزات والإخفاقات وشيء من النجاحات، ولعلنا في الفصول المقبلة نتمكن من التوسّع في دور كل اللاعبين وتأثيراتهم في مسيرة الأزمة برمتها، حيث نتناول في سياحتنا لمقروءة تقاطعات الأجندة ومصادمات الأهداف بشكل واضح ومسنود وذلك يشمل سرد الأحداث مقرونة بالوثائق المتوفرة والمعايشة الحضورية، علّنا نستطيع وضع القارئ في مكان يتمكن من خلاله قراءة تفاعلات الأزمة بشكل أوضح وأن يطوّر من وسائل تفاعلاته معها أملاً في أن يكون تأثيرها أكثر وأسرع إيجابية في بلوغ نهاية يرغبها الجميع ويمنع بالتالي تكرارها. نحن ندرك بأن الأزمة وهي ما زالت ماثلة وماضية ورغم أنها تراجعت كثيراً في قائمة ترتيب الاهتمام الدولي بعد أن هزّت مشاعر الإنسانية كوارث طبيعية فظيعة في أماكن عديدة من العالم ومنها توسنامي المحيط الهادي الذي ضرب إندونيسيا، إلا أن مخزون ذاكرة الإنسانية وطبيعة الأزمة وملابساتها ستجعل منها شعلة متّقدة تخبو وتعاود ولكنها بالقطع لن تنطفئ دون أن يبلغ أهل دارفور على وجه الخصوص والسودان برسم العموم الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم لها. لقد أكدت لنا التجارب ودَوّنَ التاريخ أزمات مماثلة ما زادتها السنين إلا قوة ومتانة لطالما بقيت الأنظمة الحاكمة متمسكة بتجاهلها أو بالإصرار على تبني الحلول

الأمنية لها في وقت أثبتت الحقائق أن الأزمات إنما تقتات وتتغذى وتتزود فيقوى عودها ويستعصي على مهمليها كسرها بل ويتعاظم تطويعها متى كانت الحلول الأمنية هي الوصفة العلاجية الدائمة التي تتمسك بها الأنظمة في إصرارها على إقرار مبدأ القهر والقسرية.

حقائق كشفت عنها الأزمة

إن أكثر ما هالني وأرّق مضجعي وبالتأكيد مضجع كل إنسان تتخالج في دواخله مضامين الإنسانية وطوال فترة معايشتي لمسيرة الأزمة، هو أن الأزمة وعلى الصعيد الوطني قد كشفت لنا عن حقائق أقل ما يمكن أن يُقال عنها أنها مُرّة مرارة العلقم، حقائق كانت تبدو أنها بقيت حيّة ودفينة في مطامير الدهر تتحسس طريقها وتتحيّن لحظتها للظهور، في وقت كنا نحسب أنها قد ماتت وتلاشت، ربما لم يتيسر لها المناخ الملائم أو لم تهب بعد تلك الرياح التي تعرّي غشاء الأتربة التي تغطّيها وتُظهرها بحجم فظاعتها وثِقل وقعها على كل نفس، حتى إذا ما بدأت الأزمة، سارع إعصارها في تعرية تلك المطامير من ترابها وأغبرتها مما مكّن تلك الحقائق من أن تنتفض وتنطلق بأجلى صورتها إلى فضاء صافٍ ليراها مجردة كل ذي بصر وبصيرة، فلنستعرض معاً تلك الحقائق وهي في تقديري تمثّل مدخلاً دسماً ومادة حوارية عميقة المدلولات وسَوءَة بأثرة تنتشر في جسد الأمّة فتملأه بكل أنواع الحسرة والأسف وتقيم مستعمرات من الأسقام الاجتماعية الدائمة التي بمرور كل يوم ودون أن ينبري ويتسارع الجميع إلى مداواتها لا شك ستقود عروة الأمة إلى فناء وزوال بما يجعلها فريسة سائغة للناهشين.

الحقيقة الأولى : «الحِركيون» السودانيون

أول تلك الحقائق هي أن ثمّة مقاربة بين بعض الصور الجزائرية إبان المرحلة التي تحقق فيها التحرير وبدأت القوات الفرنسية بمغادرة الجزائر وبعض المشاهد في الوضع السوداني في مرحلة مغادرة البريطانيين التي تمت في مرحلة النخب على نار هادئة عكس ما كانت عليه الحالة الجزائرية. كان هناك أثناء الثورة الجزائرية فئة من الجزائريين يُطلق عليهم (الحِركيون) وهؤلاء ووفق ما يُروَى عنهم أنهم آلوا على أنفسهم العمل والمشاركة في الحرب إلى جانب المستعمر الفرنسي ضد حركة التحرير الجزائرية، أي بمعنى أوضح وفق المعيار المنطقي وملابسات مرحلة المقاومة أنهم خانوا وطنهم الجزائر، تُرىَ بأي منطق يمكن أن يُبرروا فِعلتهم تلك، سؤال ربما يتمكنوا هم وحدهم

من الإجابة عليه ومن ثم إقناع أنفسهم به قبل السائلين من كل جنس وفي كل زمان. عندما انتصرت الثورة الجزائرية لم يشأ المستعمر الفرنسي أن يتركهم، أو بالأحرى كان عصياُ عليهم هم أنفسهم البقاء فرحلوا أو رُحِّلوا إلى فرنسا وعاشوا هناك. تشير السوارد التاريخية أنه كان هناك من يُمكن أن يُطلق عليهم مجازاً مضمون (الحِركيون) في السودان وإن لم يحملوا الاسم نفسه كمُفردة لكنهم بالقطع يحملون مضمونه، هؤلاء فئة تعاونت مع المستعمر البريطاني ضد الثورة المهدية التي كانت آنذاك هي ثورة الشعب السوداني من أجل التحرر، ومن المعلوم أن عماد تلك الثورة هم ممن قدموا من كل أطراف السودان، أو ما عُرفوا فيما بعد بالمهمشين وأغلبهم من غرب السودان، وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أن الأطراف لا تعني مجرد الاتجاهات وإنما تعني المضمون، لأن في وسط السودان هناك من عاش المضمون بكل عنفوانه. لقد كانت دارفور واحدة من تلك الروافد القوية للثورة المهدية مما مكنها بتكامل الجهود من الانتصار واحتلال الخرطوم وتأسيس الدولة السودانية المستقلّة في العام ١٨٨٥م. لكن في الحالة السودانية لم يشأ المستعمر البريطاني بعد رحيله أن ينقل الذين خانوا وطنهم وشعبهم وتعاونوا معه إلى بريطانيا بعد الاستقلال، بل تركهم ومكّنهم من التغلغل في مفاصل الدولة الوليدة وهياكلها وأصبحوا منها في موقع الجوكي والسرج واللجام بل قل في موقع الرُبّان والمقود والمجداف، لذلك ليس غريباً أن نشهد تعافي الوحدة الوطنية الجزائرية بينما نعايش نتائج الحالة السودانية وهي تنعكس حصيداً ينهش البلاد ويدمّرها من أطرافها باضطراد، فلا غرو حينئذ عندما نعلم أن للأطراف قصّتها الموغرة ألماً في ذاكرة المستعمر وفي أفئدة الفئة العميلة من السودانيين. وهنا أود للقارئ أن لا يذهب في تفسيره بما عنيت بأنني أدمغ قوافل المناضلين الذين بلغوا بنضالهم شأواً رفعوا فيه علم الاستقلال من الرعيل الأول، لكنني أشير إلى من تسللوا عبر مسالك الخيانة خلال كل تلك المسيرة النضالية وتمكنوا في مفاصل الدولة بمفهومها العريض.

الحقيقة الثانية : جرائم النظام

ثاني تلك الحقائق هو حجم الإحن الدفينة والتي ترجمتها حكومة الإنقاذ في شكل جرائم مع سبق الإصرار على كل السودان بشكل عام وفي دارفور بشكل خاص، ولعل أقلها اجتراراً كان قول رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير حين أعلن على الملأ في مدينة الفاشر في أبريل ٢٠٠٤م قائلاً للجيش « لا أريد أسيراً ولا جريحاً» وهو سَخم بقدر ما أعود باحثاُ عن مرجعيته إلا أن الحيلة تغلبني في الوصول إلى أسبابه، ولعلي أترك

للقراء مساحة للبحث معي فيها مصطحبين في تنقيبهم حقائق المعطيات المجسّدة في أن حكومة البشير هي حكومة عسكرية واستولت على السلطة عبر انقلاب ومدعومة من الجبهة القومية الإسلامية وإن انقسمت على نفسها لاحقاً بعد المفاصلة، وأن أفراد هذه الحكومة أناس شنّفوا آذان العامة قبل الخاصة بما دأبوا يطلقونه على أنفسهم بأنهم أُناس أنقياء نشؤوا ونهلوا صقلاً أخلاقياً مميزاً في تنظيم أسلاموي، وأنهم أبناء فقراء وما جاءوا إلا لعزّة الفقراء والمساكين، وأن أطباق الفول هي التي ستبقَى تُزيّن موائدهم ما بقوا حاكمين كما كنا نشاهد في بدايات عهدهم، بل وذهبوا فراسخ بعيدة حين أضافوا قائلين « هي لله لا للسلطة ولا للجاه» ما كانوا يدركون بأن الزمان يترصّد وقادر على تعرية كل معدن وإن استضاء زيفاً بوهج شخصت له الأبصار لبعض الحين حتى تستبين حقيقة أنه يلمع كما يلمع بحر السراب قبل أن يذهب جفاءً أو يختفي. إنها حقاً مفارقات تؤرّق حتى مضاجع الرضّع، بيد أنني لا أصبغ النهج على العموم فلا شك أن هناك من القوم من كانت سريرتهم عامرة بصدق العقيدة وكان انضمامهم للتنظيم قائماً على تلك السريرة لكنهم بعد أن بانت لهم الحقائق وانكشفت العورات، تباينت الصفوف فنؤوا بأنفسهم وألجموا راحلاتهم وأناخوها إما بالانزواء أو تغيير الانتماء حينما أدركوا أن الدهمائية قد طغت وهيمنت وتمكّنت بالأقوال والأفعال.

الحقيقة الثالثة : استغلال الجيش

ثالث تلك الحقائق هي حقيقة الجيش السوداني الذي بدأ وكأن عقيدته العسكرية قد أصابها الهذيان وبات جيشاً لا يستأسد ولا يستهويه إلا قتال شعبه حتى وإن تدثّر بأنه ينفّذ أوامر قيادته، جيش رسم التاريخ خطاً فاصلاً بين مرحلة بطولاته التي سطّرتها كتب التاريخ أحداثاً تحكي عظمته وبسالته فحفظتها الأنفس ورددتها الأناشيد، حتى إذا ما جاء الاستقلال، طوت الأيام تلك المرحلة وبدأت مرحلة الانزلاق في بؤر تحقيق طموحات الطامعين من بعض منسوبيه مستغلين كل مقدرات الشعب وتسخيرها لتحقيق أهواءً ذاتية لبلوغ الشهرة الزائفة في ميادين السياسة عبر وسيلة الانقلاب، وإنه لمن السخرية إدعاء البطولة والانتشاء بريحها وذلك بتوجّيه الدبابة والمدفع في وجه مواطن أعزل يبحث عن حقوقه وهو في الواقع من دفع كامل ثمنها، إنها لسخرية ما بعدها سخرية أن يمسح الجيش بنفسه تاريخه الناصع لأن بعض الطامعين من قياداته يريدون أن يحققوا رغباتهم سواء بدراية لمآلات الفعل أو بدون دراية. ليس من الفخر في شيء أن يعتقد أحد الطامعين من أوساط الضباط، بأن غايته هي أن يتخرج من الكلية

الحربية ليحصر كل بطولاته في أن يُرصّع أكتافه أنجماً هي ليست سوى أشباحاً من جماجم أبناء وطنه وشعبه الذين عذبهم وأبادهم ليحتفل بأنه تبوأ أعلى الرتب العسكرية فبلغ مشيراً ورئيساً عبر البزّة والدبابة العسكرية، وليس عبر حقه الطبيعي من خلال التنافس الحر النزيه في المناخ الديمقراطي، ولا أحسب ولا ينبغي أن يكون محل فخر للجندية السودانية الحقّة التي عرفتها الشعوب الأخرى في المكسيك وفي العلمين وفي كرن وفي سيناء وغيرها، وإذا كان لمرتكبي تلك الكبوات من وقفة مع النفس وإعادة لقراءة التاريخ ولحظة لمحاسبة الذات، فهو أن يتبرؤوا من تلك الأفعال على أمل أن يزيل ذلك الألق الذي علق بالصفحات الناصعة للجيش السوداني، وأن يبقى جيشاً حامياً للوطن والشعب، وليس جيشاً مُستعبداً ينحاز وينفّذ طموحات الطامعين لشهوات السلطة والشهرة الزائلة بغير ما ينبغي أن يمضي عبره كل من أراد أن يمارس حقوقه المكفولة دستوراً، أنا أدرك بأن هذه الحسرة تؤرّق الكثيرين من منتسبي هذا الجيش ممن ما زالت دواخلهم ثابتة على تلك العقيدة العسكرية الناصعة للمؤسسة بمفهومها المهني الوطني، علماً بأن هذه الشريحة ربما جلّهم قد طالتهم قرارات ما سمّيت بهتاناً (بالإحالة للصالح العام) قولة الحق التي أُريد بها باطلاً، والحقيقة أنها ليست سوى فصلاً تعسّفياً، وأن القليلين الذين ما زالوا في المؤسسة ربما آثروا الصمت وهو أضعف الإيمان بعد أن قهرتهم الفاقة كغيرهم من القطاعات، وأجبرتهم على ابتلاع المر وهي السياسة التي نفّذتها الإنقاذ لإذلال الكرام في شعب كانوا يوماً كلهم كراماً وسيعودوا كما كانوا بعد إزالة درن الإنقاذ.

الحقيقة الرابعة : الصمت الشعبي

الحقيقة الرابعة هي الصمت المريب الذي قابل به الشعب السوداني في سائر الأقاليم والولايات وللمرّة الثانية بعد الجرائم التي اُرتُكِبت في الجنوب عمّا ارتكبته حكومة الإنقاذ من جرائم في دارفور راح ضحيتها مئات الآلاف من الضحايا وملايين من المشردين في معسكرات النزوح و للجوء، يمثّلون في مجملهم ما يقارب من نصف سكان إقليم دارفور، وكل الذنب الذي اقترفوه هو أنهم طالبوا بحقوقهم المكفولة عُرفاً وشرعاً ودستوراً وقانوناً، لعله من غرائب الدهر أن يصمت الشعب ورُبعه يتعرض للإبادة الجهرية، تُرىَ ماذا سيكون موقف هذا الشعب إذا كان مرتكبو الجريمة ليسوا أفراداً منه، فهل كان إلا أن يصطفّ مصفقاً ومهللاً، فالموقف إذاً يتبع الحدث ويتّسق مع حدثية الفاعل، لم يكن الموقف بالغرابة والمفاجأة، فقد تكرر المشهد لما حدث يوم

تواصلت نفس الجرائم في الجنوب وتواصل الصمت، ولكن ما كان يحدوني هو أن تقرع تلك الأحداث أجراساً على الذاكرة بما يجعلها عِبرة مذكّرة ولكزة للاستفاقة ولكن هيهات، وهذا ما جعلني أدرك مدىَ عمق التباعد الذي يفصل بين مكونات هذا الشعب، حقيقة أن تباينه إنما يعكس لوحة متنافرة لمجموعة شعوب في رقعة جغرافية واحدة نسميها مجازاً السودان ونعيش فيه تنافراً قائلين نحن في وطن واحد، وأن عوامل الفرقة بينهم هي أقرب إلى نفوسهم من حبل الوريد، وأن الوحدة الوطنية التي شنّفت الآذان في فترات خجولة من عمر هذا الوطن ما هي إلا نذر أحداث جسام ربما ظهرت بوادرها وستتبع أواخرها تباعاً إن لم يستبق القليلون من الآملين في الإصحاح وقف مناجل الاجتثاث التي تعمل ليل نهار لاجتثاث ملامح هذا الوطن، هذا لا يقدح ولا يتقاطع سلباً فيما سبق أن أشرنا نحوه إلى كرم وشهامة الشعب السوداني، فالشهامة صفة تُورّث وتُكتَسب في آن واحد، ومن ثم فقد تذهب إلى بيات شتوي عند البعض تحت قهر الفاقة وسلطان الفقر، كما يمكن اجتثاثها بفعل فاعل ذاتي أو خارجي، وهو ما فعلته الإنقاذ خلال سني حكمها ولكم أن تحكموا إلى أي مدى نجحت في فعلتها التي فعلت.

الحقيقة الخامسة : رقص الضحايا مع الجلّاد

الحقيقة الخامسة هي الرقص على جماجم الضحايا ورقص الضحايا مع الجلاد، لقد علّمتنا التجارب أن الذين يرتكبون جرائم كبيرة كتلك التي حدثت في دارفور، فإن أول ما يفعلونه هو أن يهربوا من تبعات تلك الجريمة والابتعاد عن مسرحها وكل ما يُذكّر بها هروباً مادياً ومعنوياً، وأن أول ما يفعله الضحايا عند رؤية الجلاد هو إما الهروب منه عند الضعف أو الرغبة في الانقضاض عليه والقصاص منه عند القوة، أو أضعف الإيمان الإناءة والإشاحة مع الاستياء، الحالة في دارفور وفي غيرها سجّلت مشهداً مغايراً لكل ذلك، فالجلاد وفي أوجّ لحظات اتهامه من المحكمة الجنائية الدولية وبدلاً من التواري والانزواء والندم، يطير إلى دارفور ليرقص على جماجم ضحاياه ويسبّهم، والضحايا في أكثر لحظات القضية حراجة، يستقبلون جلادهم ويتراقصون معه حتى الثمالة، إنها حالة من عالم آخر، حالة أقل ما يُمكن أن نصفها بأنها غمّة هبطت على كل المثل والأخلاق والقيم كما يهبط النيزك المهياج على أرض محصادة فيحيلها قاعاً صفصفا. لا يبرر الفعل حتى وإن أشرنا إلى أن أولئك البعض إنما كانوا طائفة من الغاوين، حتى الغاوون أنفسهم قد يبتئسوا صمتاً إزاء مثل ذلك المشهد المقزز.

ليست هذه هي كل الحقائق المجرّدة التي أبرزتها الأزمة وإنما هي بعض ما استطعت

أن أستخلصها من خلال تجربتي من بين نوبات وهجها ودورات سطوتها، ولعلي الآن أكثر قناعة بعمق وحجم الأزمة السودانية، وربما لآخرين أيضاً خلاصاتهم لحقائق قد تحمل من المعاني ما يعجز المرء عن أن يستوعبها ناهيك عن أن يجترّها بعد عناء في الاستيعاب. هذه الحقائق هي أشبه بمحاكمة علنية لمشاهد أبطالها شعب بكل شرائحه عجز عن أن ينفعل لأزماته فتفاعل مع جلاديه واستسلم لمصيره كما لو كان طائراً قُصّت أجنحته وارتكن قصياً يندب ضعفه وظلّ يرمق الفضاء بحسرة اللاعودة.

obeikandl.com